

من وزير الدولة ووزير الداخلية

إلى

السادة السادة

الموضوع: الترخيص في بعث وحدات صناعية أو فلاحية أو تجارية وإجراءات الرقابة من التلوث.

وبمجرد ، فقد اقتصر النفاور مدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط في الفصل الخامس منه، بخصوص إجراءات الرقابة من التلوث، أن تقدم للوكالة وخيرا الدراسات حول احتمال التأثير السببيه على المحيط والإجراءات المتخذة لارتبها، وذلك قبل انجار أي وحدة صناعية، فلاحية أو تجارية تمثل حسب طبيعة نشاطها أو بسبب وسائل الانتاج أو التحويل المستعملة مخاطرا لتلوث المحيط أو تدويره .

كما نصّ الفصل الثاني من الأمر عدد 382 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991 المتعلق بدراسة الموررات على المحيط أنه لا يمكن للسطة ذات النظر أن يتقدم ترخيصا لانجار الوحدة إلا بعد اطلاعها على عدم امتراض الوكالة الوطنية لحماية المحيط على بعث هذه الوحدة .

واعتبارا للأهمية التي توليها لمرسوع حماية المحيط وللمجهودات المبذولة من أجل القضاء على كل مصادر التلوث البيئي ، فقد وجب تذكيركم بعية الحرص على تطبيق ما جاء بالثانور والأمر المشار اليهما أعلاه ودعمرة المصالح الجهوية المعنية والبلديات الراجعة لكم بالنظر لإيلائه العناية اللازمة خصوصا فيما يتعلق بأخذ رأي الوكالة الوطنية لحماية المحيط قبل الترخيص في بعث وحدات صناعية أو فلاحية أو تجارية .

والسلام





عبدالله القسلا